

آثار أزمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية في الجزائر -دراسة ميدانية في ولايات: الجزائر العاصمة، قسنطينة، ميلت-

أسماء بوزنورة باحثة دكتوراه ل م د
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

Résumé

Ce travail de recherche vise à étudier l'impact économique, sociologique et psychologique de la crise de 1986 sur les ressources humaines en Algérie et notamment les répercussions de cette crise sur les travailleurs licenciés ; à travers une étude de terrain d'un échantillon de travailleurs licenciés au niveau des trois wilayas: Alger, Constantine et Mila en utilisant l'interview. Les résultats de cette étude confirment la forte influence de cette crise sur les travailleurs licenciés sur les plans à la fois économique, sociologique et psychologique. La dimension économique se traduit en particulier par des contraintes financières liées à la perte des sources de revenus. La dimension sociologique se traduit par la perte du statut social, le comportement agressif et les disputes au sein du foyer familial. Et enfin la dimension psychologique qui s'illustre par l'anxiété, la colère et la tristesse. Notons que les résultats de l'étude n'ont confirmé aucun lien entre la perte de l'emploi et le suicide en Algérie.

Mots Clés: La Crise économique, La Crise de 1986, Les Ressources Humaines, L'impact économique, L'impact sociologique, L'impact psychologique.

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الانعكاسات الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية للأزمة الاقتصادية 1986 على الموارد البشرية الجزائرية التي فقدت وظائفها نتيجة للأزمة، وهذا اعتمادا على نتائج دراسة ميدانية لعينة من الموارد البشرية المسرححة في ثلاث ولايات هي: الجزائر العاصمة، قسنطينة وميلة، ذلك باستخدام أسلوب "المقابلة". لقد أكدت نتائج الدراسة التأثير الشديد للأزمة على العمال المسرححين من خلال الأبعاد الرئيسية الثلاث: البعد الاقتصادي، والمتمثل خاصة في الضغوط المالية الكبيرة المصاحبة لفقد مصدر الدخل. البعد الاجتماعي، والمتعلق خصوصا بفقدان المكانة الاجتماعية، السلوك العدواني والشجار المستمر داخل الأسرة. البعد النفسي كالقلق، الغضب والكآبة. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين فقدان الوظيفة والانتحار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، أزمة 1986، الموارد البشرية، الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية، الآثار النفسية.

مقدمة:

تتبع تاريخ الأزمات الاقتصادية يبين أنها قديمة وليست وليدة العصر الحاضر، وقد أخبرنا القرآن الكريم عن أقوام سالفة حلت بهم أزمات اقتصادية، كأهل مصر في عهد سيدنا يوسف عليه السلام في القرن (15 ق.م) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ﴾⁽¹⁾ ودامت مدتها سبع سنوات، وفي عهد سيدنا موسى عليه السلام في القرن 13 ق.م وقعت أزمة اقتصادية، وأشار القرآن الكريم إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾⁽²⁾، وفيها حصل غلاء وجذب وهلك الزرع والشجر وفُقدت الحبوب والثمار وماتت الحيوانات. تكرر حدوث الأزمات الاقتصادية في العصور اللاحقة كأزمة عام الرمادة (18هـ/639 م) في العصر الإسلامي، والغلاء الفاحش في عهد الدولة الإخشيدية والفاطمية. زادت حدة هذه الأزمات في العهد العباسي⁽³⁾.

تسارعت الأزمات الاقتصادية أكثر خلال العصر الحديث الذي شهد العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، التي أثرت بشدة على الاقتصادات العالمية. أشهر هذه الأزمات الاقتصادية: أزمة الكساد الكبير سنة 1929 امتدت على طول فترة الثلاثينات، الأزمة الهيكلية الطويلة عام 1973 والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول دامت حسب بعض المصادر أربعة عشر سنة، كما شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أزمة الرهن العقاري سنة 2008 انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كافة دول العالم مسببة انعكاسات سلبية في مختلف الجوانب.

تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الدول التي تنتقل إليها بشكل سلبي ومتفاوت من مختلف النواحي، وهذا حسب درجة اندماج اقتصاد البلد في الاقتصاد العالمي. يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات العالمية عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية لانفتاحه تجاريا على الاقتصاد العالمي، ودراسة الأزمات الاقتصادية

في الجزائر يظهر تأثيرها الشديد من الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986، والمتعلقة بانخفاض أسعار المحروقات، حيث سجلت تراجعاً بلغ 50% خلال عام واحد منخفضاً من مستوى 27.61% سنة 1985 إلى مستوى 13.5% سنة 1986⁽⁴⁾، وأدت إلى تقلص في إيرادات الجزائر منه، وإلى حدوث اختلالات كبيرة في تمويل برامج التنمية التي تعتمد بصفة كلية على عائدات المحروقات، الأمر الذي انعكس على ارتفاع المديونية الخارجية للجزائر. ازدواج الأزميتين (أزمة البترول وأزمة المديونية) خلال نفس الفترة أدخل الاقتصاد الجزائري في حالة انكماش وركود اقتصادي استمرت إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين، صاحبها غلق عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية وتسريح آلاف العمال وارتفاع في معدلات البطالة.

بناء على الطرح السابق تتمحور إشكالية هذه الورقة العلمية حول:

ما هي انعكاسات الأزمة الاقتصادية لعام 1986 على الموارد البشرية الجزائرية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تصاغ مجموعة من الفرضيات التي سيتم إثباتها أو نفيها من خلال مجريات البحث تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- أدت أزمة 1986 إلى فقدان الموارد البشرية الجزائرية لوظائفها ومصادر الدخل.
- تعويض نهاية الخدمة مكن الموارد البشرية الجزائرية المسرحة من إنشاء مشاريع خاصة.

- فقدان الوظيفة لم يؤثر على الحياة الاجتماعية للموارد البشرية المسرحة.

- لا توجد علاقة بين التسريح والانتحار في الجزائر خلال أزمة 1986.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- دراسة الأزمة الهيكلية في الجزائر باعتبار الاقتصاد الجزائري عرضة لهذا النوع من الأزمات.

- الوقوف على نتائج هذه الأزمة على الموارد البشرية لأهميتها في الاقتصاد.

- دراسة موضوع تسريح الموارد البشرية خلال فترة الأزمة الهيكلية لما لها من تأثير كبير على نفسية الموارد البشرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة خاصة من شح مثل هذا النوع من الدراسات في العلوم الاقتصادية عامة، وفي مجال الأزمات الاقتصادية خاصة لكونها تربط بين الأنواع الثلاثة من العلوم: العلوم الاقتصادية، علم الاجتماع وعلم النفس.

قصد معالجة الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات سيتم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

I- مفهوم الأزمة الاقتصادية.

II- أسباب انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري.

III- أزمة 1986 وانعكاساتها على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري.

IV- دراسة ميدانية لانعكاسات أزمة 1986 على الموارد البشرية في ولايات الجزائر العاصمة، قسنطينة وميلة.

I- مفهوم الأزمة الاقتصادية:

نتطرق في هذا العنصر إلى تعريف الأزمة الاقتصادية وأنواعها بشكل مختصر لتناولها في العديد من البحوث والدراسات.

1- تعريف الأزمة الاقتصادية:

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية: بأنها التدهور الحاد في الأوضاع والتوقعات الاقتصادية وقد تمس قطاع اقتصادي واحد في منطقة واحدة ولفترة وجيزة كما قد تمس الاقتصاد العالمي بأسره ولعدة سنوات، وتتسبب إما في التباطؤ الاقتصادي أو فيما هو أسوأ من ذلك وهو الركود الاقتصادي. وينتج عن ذلك انخفاض في الإنتاج وعدم توفر السيولة وانتشار حالات الإفلاس والبطالة وزيادة حدة التوتر.

إذن الأزمة الاقتصادية تعرف من خلال مظاهرها مثل انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي، تراجع في التجارة، عدم توفر السيولة، انخفاض الإنتاج والأسعار، تسريح أعداد كبيرة من العمال.

2- أنواع الأزمات الاقتصادية،

تقسم الأزمات الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي⁽⁵⁾

2.1. **الأزمة الدورية:** تسمى أيضا بالأزمة العامة أو الشاملة لأنها تشمل معظم أجزاء الجهاز الاقتصادي من إنتاج، توزيع واستهلاك، حيث أن كل جزء يتأثر بما يحدث في الأجزاء أو القطاعات الأخرى ضمن النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا من غيرها من الأزمات. قد تكون الأزمة الدورية عالمية تعاود الظهور في فترات قد لا تكون متساوية، ومن أمثلة هذا النوع من الأزمات: أزمة 1929، وأزمة الرهن العقاري لعام 2008.

2.2. **الأزمة الوسيطة:** وهي أزمة أقل اتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، تشمل الكثير من جوانب ومجالات الاقتصاد. تحدث هذه الأزمة نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، وهذه الأزمة لا تحمل طابعا عالميا كما هو الحال بالنسبة للأزمة الدورية العالمية.

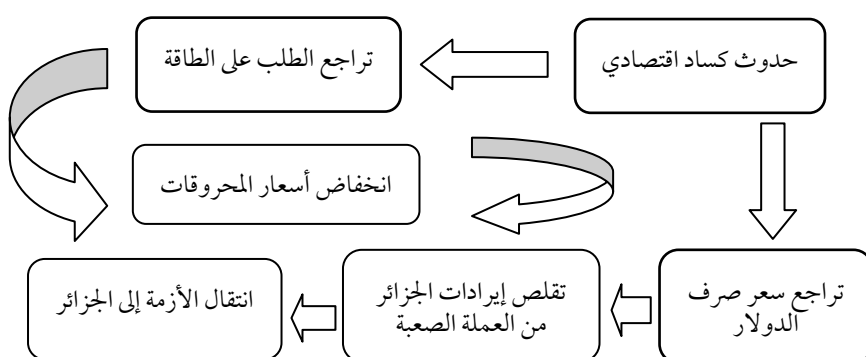
2.3. **الأزمة الهيكلية:** هي الأزمة التي تشمل مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي مثل: أزمة الطاقة، أزمة المواد الخام وأزمة الغذاء.

II- أسباب انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري:

تنتقل الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري من خلال المبادلات التجارية الخارجية. فالاقتصاد الجزائري يعتبر مندمج تجاريا مع الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك خاصة، من خلال الأهمية النسبية للمبادلات التجارية الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي والتي في الغالب تكون أكبر من 60%، ما يعني أن الاقتصاد

الجزائري مهدد بالتقلبات التي يمكن أن تحدث في الاقتصاد العالمي، خاصة ما تعلق بأسعار المحروقات، هذه الأخيرة التي تعتبر المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر، حيث تعتمد عليها بنسبة تفوق 97% من صادراتها⁽⁶⁾. ويمكن توضيح الآلية التي تنتقل من خلالها الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري



المصدر: زايدي عبد السلام ومقران يزيد cib.matixis.com. /flushdoc.aspx?id=36780

يتضح من الشكل أن حدوث كساد اقتصادي يكون أثره أكيدا على تراجع الطلب العالمي على الطاقة، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المحروقات هذا ينعكس على انخفاض أسعاره وبالتالي تقلص إيرادات الجزائر منه، حيث أن أكثر من 97% من إيرادات الجزائر متأتية من صادرات المحروقات، وحسب دراسات الخبراء فإن أي انخفاض في أسعار البترول بـ 1 دولار يؤدي إلى خسارة في إيرادات الجزائر بين 500-600 مليون دولار⁽⁸⁾، كما أن انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية أثناء الأزمات وارتفاع قيمة الواردات الجزائرية تؤدي إلى مضاعفة الأثر على الاقتصاد الجزائري.

وعليه فإن الوزن النسبي للمحروقات ضمن الصادرات جعل الجزائر عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعاره في الأسواق العالمية.

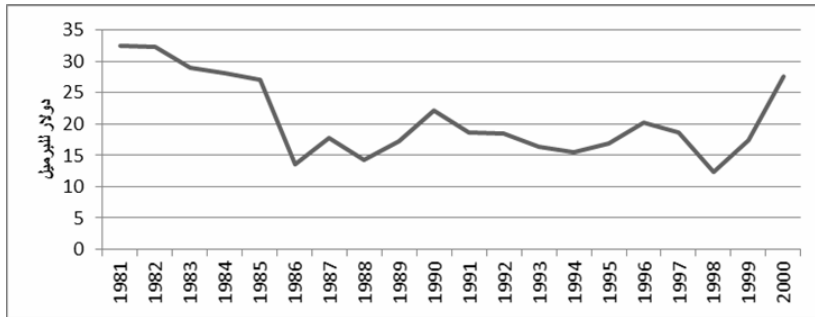
III- أزمة 1986 وانعكاساتها على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري:

من خلال هذا العنصر نتناول: لمحة عن أزمة عام 1986، وبعض المؤشرات الاقتصادية الكمية لآثار أزمة 1986 على الاقتصاد الكلي للجزائر كمعدل النمو الاقتصادي، معدل الاستثمار، التضخم الاقتصادي، معدل البطالة، تسريح الموارد البشرية.

1- تعريف أزمة 1986:

أزمة 1986 هي أزمة اقتصادية هيكلية تتعلق بانخفاض أسعار البترول بشكل كبير، ما أثر سلبا على إيرادات الدول المصدرة له خاصة الدول الأعضاء في منظمة OPEC. حيث لجأت هذه الأخيرة سنة 1982 إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة، والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها ابتداء من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل، وعدم التزام بعض الدول الأعضاء في المنظمة بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، شكلت عائقا أمامها ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983، ثم 27.5 دولار سنة⁽⁹⁾ 1985.

الشكل 02: تطور أسعار المحروقات الجزائرية خلال الفترة 1981-2000



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على Annual Statistical Bulletin, OPEC, 2002

نلاحظ من الشكل انهيار الأسعار سنة 1986 بأكثر من النصف خلال عام واحد، فوصل سعر برميل النفط إلى 13 دولار للبرميل منخفضا من 27 دولار للبرميل، واستمرت الأسعار منخفضة عما كانت عليه سنة 1982 إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين، ما أدى إلى خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة والمصدرة له، وبذلك تأثرت إيرادات الجزائر سنة 1986 بشكل كبير حيث وصلت نسبة التراجع إلى 53% سنة 1986 مقارنة بسنة 1982.

2- انعكاسات أزمة 1986 على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري؛

أثرت أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري وأدت إلى تسجيل معدلات نمو سلبية سنتي 87 و88 بلغت 1.1% و 1.8% على الترتيب⁽¹¹⁾ نتيجة لتراجع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث سجل القطاع الفلاحي معدل سلبي بـ 8.9%، 1.4% في القطاع الصناعي، 1.9% في قطاع المحروقات و9.2% في قطاع البناء والأشغال العمومية⁽¹²⁾. وقد اضطرت الجزائر إلى تقليص وارداتها عام 1986 من 2.552 مليار دولار إلى 2 مليار دولار مما انعكس سلبا على الاستثمارات، حيث وصل معدل الاستثمار 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989، وهذا يمثل أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47.4% عام 1979، وبالتالي تعثرت أغلب المشاريع المخططة وحتى المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير⁽¹³⁾. ونتيجة لهذه الأزمة ظل أداء الاقتصاد الوطني ضعيفا إلى غاية سنة 1995.

أثرت الأزمة بشدة على معدلات التضخم حيث سجلت أرقاما قياسية تراوحت بين 25% و31.7% خلال الفترة⁽¹⁴⁾ 1991 - 1995، وهذا بسبب سياسة الإفراط في عرض النقود لتمويل عجز الميزانية الضخم لتحملها أعباء مالية كبيرة، تمثلت أساسا في سياسة الدعم والتطهير المالي للمؤسسات العمومية العاجزة، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن تحريرها.

انعكست هذه الوضعية على المستوى الاجتماعي حيث شهدت معدلات البطالة في الجزائر أرقاما قياسية خاصة خلال الفترة 1995 -1999، بمعدلات تراوحت بين 26 % و30%⁽¹⁵⁾، وهذا نتيجة لعمليات التسريح الواسعة التي عرفت الجزائر خلالها، حيث بلغ عدد مناصب العمل المفقودة خلال الفترة -1994 جوان 1998 عدد 914.462 منصبا، احتل فيها العمال المسرحين لسبب اقتصادي النسبة الأكبر بمعدل بلغ⁽¹⁶⁾ 89%.

ترجم هذه الأرقام الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال أزمة 1986 الطويلة التي استمرت انعكاساتها إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين، وبذلك فهي تعتبر أسوأ أزمة مرت على الاقتصاد الجزائري منذ ثمانينات القرن العشرين، ولمعرفة انعكاساتها على الموارد البشرية الجزائرية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، أجرينا دراسة ميدانية نبينها في العنصر التالي.

IV- الدراسة الميدانية:

محاولة منا لدراسة الانعكاسات الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية للأزمة 1986 على الموارد البشرية الجزائرية، باعتبار أغلب الدراسات التي تناولت الأزمة ركزت على دراسة انعكاساتها على المستوى الكلي، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، والغياب الشبه تام للدراسات حول انعكاساتها على العنصر البشري. قمنا بإجراء هذه الدراسة باعتماد الأسلوب الاستقصائي من خلال أداة "المقابلة" التي تعتبر الأنسب لهذا النوع من الدراسات الاجتماعية والنفسية، حيث تسمح بالحصول على البيانات المطلوبة والمتعلقة بالسلوكات والأحاسيس بأقل قدر من التوجيه للمبحوثين، وبأكبر قدر من التلقائية، ويختلف زمن المقابلة من فرد لآخر حسب رغبة المستجوب في الإدلاء بالمعلومات، ومن خلال هذه الدراسة نساهم في بناء قاعدة معلومات حول العمال المسرحين في الجزائر.

تركز هذه الدراسة على العمال الذين فقدوا وظائفهم كنتيجة لأزمة 1986 وهذا بين الفترة 1992-2002، من خلال جمع عينة تتكون من 30 فردا موزعين على ثلاث ولايات وطنية تتمثل في: الجزائر العاصمة، قسنطينة، ميلة، بمعدل عشرة أشخاص في كل ولاية، وحرصا منا على أخذ عينة تمثيلية لأفراد المجتمع وضمانا منا لصدق نتائج الدراسة، حاولنا انتقاء أفرادها بعناية من خلال مراعاة تغطية مختلف القطاعات الاقتصادية (قطاع البناء والأشغال العمومية، القطاع الصناعي، القطاع الخدمي)، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ملكية المؤسسة التي يعملون بها سواء كانت عمومية أو خاصة، لذلك كلفتنا الدراسة وقتا وجهدا شاقا في سبيل الوصول لهذه الفئة من الأفراد، إضافة لكون أغلب المبحوثين متقاعدین يصعب العثور عليهم أو يمارسون أنشطة أخرى في مناطق خارج الولاية التي يقطنون فيها، مع رفض تقديم المعلومات أو المقابلة من طرف البعض الآخر.

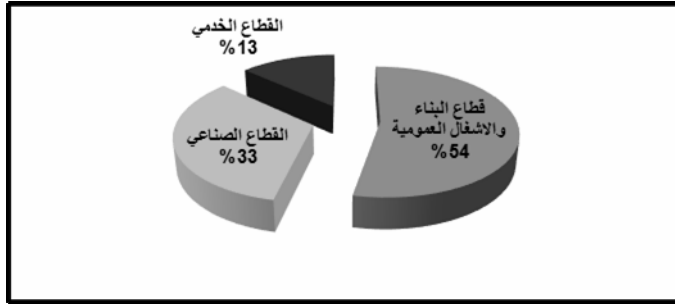
1- بيانات متعلقة بالبعد الاقتصادي،

نقصد بالبعد الاقتصادي لأزمة 1986 على الموارد البشرية المسرحة: المعاناة التي عاشتها هذه الفئة بعد ترك العمل وفقد مصدر الدخل الوحيد، وما صاحبها من تراكم الديون وعدم القدرة على تلبية متطلبات الأسرة وسوء الأوضاع المعيشية لهذه الأسر.

1-1 توزيع أفراد العينة حسب نوع قطاع النشاط ونوع المؤسسة:

حرصا منا لتكون العينة أكثر تمثيلية لأفراد المجتمع حاولنا جمع عينة متنوعة تنتمي لمختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية، ودراسة توزيع أفراد العينة حسب نوع قطاع النشاط ونوع المؤسسة مكننا من الحصول على النتائج المثلة في الشكلين التاليين:

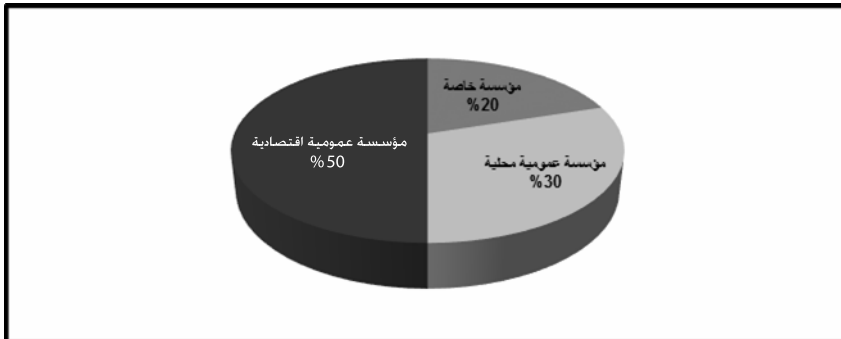
الشكل 03 : توزيع أفراد العينة حسب نوع قطاع النشاط



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

نلاحظ من الشكل رقم 03 أنه ما يمثل نصف أفراد العينة يعملون في قطاع البناء والأشغال العمومية كون هذا القطاع يستقطب فئة كبيرة من الأفراد والذي لا يتطلب أي مستوى علمي كما أنه يعتبر قطاع مزدهر في الجزائر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هذا يبين أن أغلب المتضررين هم من عمال هذا القطاع نتيجة توقف الورشات بسبب نقص التمويل، يأتي بعده القطاع الصناعي بنسبة 37 % ونسبة منخفضة في القطاع الخدمي الذي لم تتجاوز نسبته 13 %.

الشكل:4 توزيع أفراد العينة حسب نوع المنشأة الاقتصادية



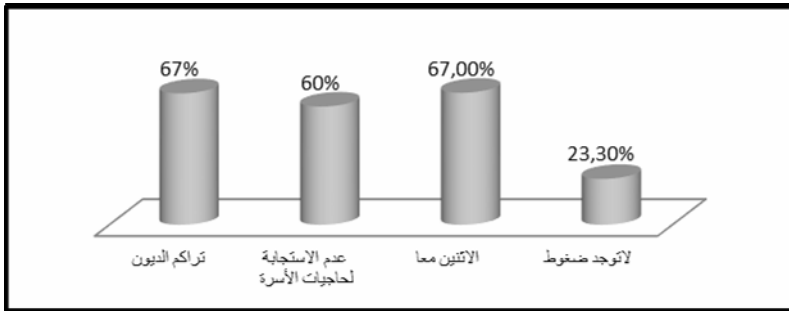
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

يتضح من الشكل رقم 04 أن نصف أفراد العينة الذين فقدوا وظائفهم تابعون للمؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 50%، وهذا راجع لهيمنة الدولة على مختلف الأنشطة من جهة (فكما نعلم أن هذه الفترة التي سبقت فترة الإصلاحات الاقتصادية تعتبر الدولة المسيطرة كليا على أغلب الأنشطة)، ومن جهة أخرى يفضل أغلب العمال العمل في هذه المنشآت نظرا لما يوفره هذا القطاع من ضمانات وحماية للعاملين فيه. وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن النسبة الأقل للعمال بما يمثل 20% يعملون في القطاع الخاص، بسبب تخوف الكثير من العمال من هذا القطاع في ظل غياب قوانين واضحة تحدد نوعية العلاقة بين المتعاملين الخواص وبين العمال، بالإضافة إلى عدم وضوح في جانب الحقوق والواجبات والحماية الاجتماعية في هذا القطاع.

1-2 الضغوط المالية على العمال بعد ترك العمل:

يمكن توضيح الضغوط المالية على العمال المبحوثين بعد ترك العمل من خلال الشكل التالي:

الشكل 05: الضغوط المالية بعد ترك العمل لأفراد العينة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

نلاحظ من الشكل رقم 05 أن نسبة كبيرة من العمال المبحوثين أي ما يمثل نسبة 60% بعد تركهم العمل أصبحوا يعانون من صعوبات كبيرة في تلبية احتياجات الأسرة المتعددة، خاصة في ظل وجود نسبة مرتفعة من الأسر يتراوح عدد الأولاد فيها

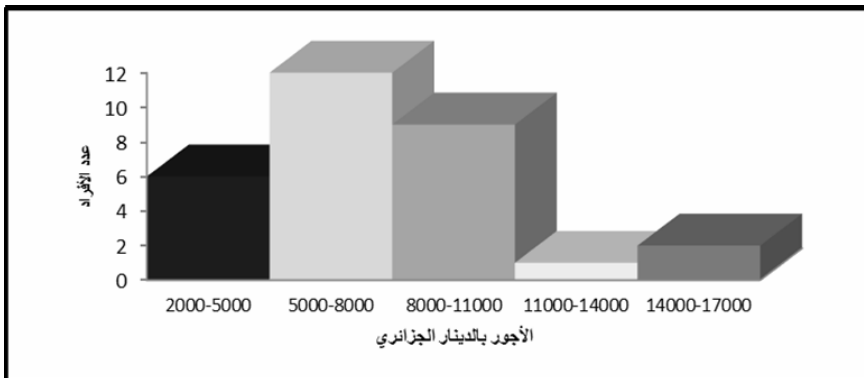
ما بين [6-9]، هذا دفع بهم إلى اللجوء للاستدانة هذا السلوك تحول إلى آلية فعالة ضرورية للمحافظة على النسيج الأسري ومستواه المعيشي، وللتخفيف من الأعباء الأسرية اليومية بنسبة مرتفعة بلغت نسبة 67% من الأفراد المبحوثين، كما أنه لا يوجد من عانى من عدم الاستجابة لحاجيات الأسرة إلا وهذا الأمر متعلق بتراكم الديون، حيث بلغت نسبة المسرحين الذين يعانون من كلا الصعوبتان نسبة 67%، أما بالنسبة للأفراد الذين لم تواجههم أية ضغوط فيمثلون نسبة 23.3%، ويمثلون أساسا في أولئك الذين لديهم مصادر أخرى للدخل سواء بالعمل مباشرة بعد ترك العمل أو الذين استفادوا من منحة التقاعد المبكر.

نستنتج أن الواقع الاقتصادي للمبحوثين بعد فقد وظائفهم كان صعبا، خاصة وأن الأمر يتعلق بعدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الضرورية للحياة من مأكّل وعلاج وتعليم وملبس...، حيث أصبح الملجأ الوحيد لهم هو الاقتراض من الغير والعيش تحت وطأة الديون ونتيجة لهذه الوضعية أصبح الكثير من المسرحين يعيشون ضغوطا اجتماعية ونفسية والتي يأتي مناقشتها فيما بعد.

3-1 الأجور المفقودة:

يمكن توضيح الأجور المفقودة لدى العمال المبحوثين في الشكل التالي:

الشكل: 06 الأجر القاعدي للعمال المبحوثين



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المقابلة

قراءة الشكل تبين أن أغلبية المبحوثين تتراوح أجورهم المفقودة بين (5000 - 11000) دينار جزائري ويتراوح عددهم بين (9 و 12) شخص يتوزعون بين عمال القطاعات الثلاثة أما الفئة الأكبر الممثلة بـ 12 شخص فتتراوح أجورهم القاعدية المفقودة بين (5000-8000)، ومهما ارتفع المبلغ أو قل فإنه يعتبر مورد وحيد لهم.

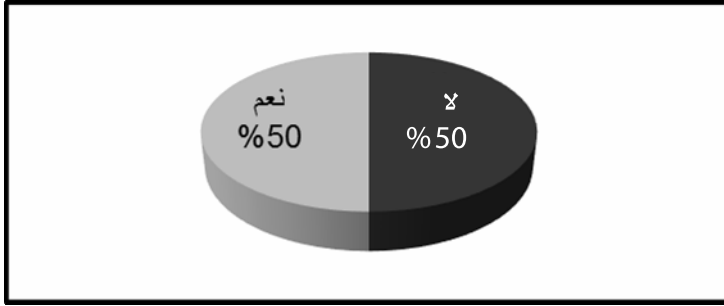
أما الفئة الأقل التي يتراوح أجرها بين (11000-17000) دينار جزائري فيمثلون الإطارات (رئيس دائرة المالية والمحاسبة، تقني متار محقق، محاسب) ويصل الأجر الإجمالي لهذه الفئة بإضافة العلاوات إلى 30000 دينار جزائري.

يمثل عمال قطاع البناء والأشغال العمومية الذين فقدوا أجورهم، نتيجة تسريحهم أو إحالتهم للبطالة التقنية، نسبة 93.7 % باستثناء عامل واحد استفاد من معاش التقاعد المبكر ونتيجة لذلك فقد تأثر عمال هذا القطاع بشكل أكبر من غيرهم. أما بالنسبة لعمال القطاع الصناعي المبحوثين فإن أغليبتهم استفادوا من معاش التقاعد بنسبة 80%، أما نسبة الذين فقدوا دخلهم فيمثلون 20%. أما فيما يخص عدد العمال الذين فقدوا دخلهم نتيجة لترك عملهم في القطاع الخدمي فقد مثلوا النصف أما النصف الآخر فقد استفادوا من معاش التقاعد المبكر.

4-1 تعويض نهاية الخدمة:

منح القانون عدة حقوق للمسرحين لسبب اقتصادي: كحق تعويض التسريح، تعويض البطالة والحق في الحصول على شهادة انتهاء الخدمة، وهذه الإجراءات أهم ما يميز التسريح لسبب اقتصادي، أما المحال على التقاعد المبكر. فيستفيد من معاش التقاعد المبكر، وفي محاولة لمعرفة مدى استفادة المسرحين من هذا الحق لتحديد استخدامه وأثره على الناحية الاقتصادية للمسرحين. تم التوصل من جملة المقابلات المجرات، مع الأفراد المبحوثين، للنتيجة الممثلة في الشكل التالي:

الشكل 07: توزيع المستفيدين وغير المستفيدين من تعويض نهاية الخدمة



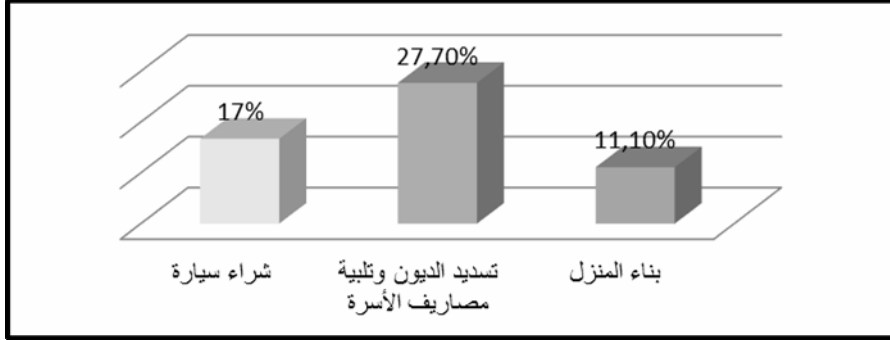
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

تم حساب نسبة المستفيدين وغير المستفيدين بعد استبعاد المحالين على التقاعد المبكر كونهم استفادوا من معاش التقاعد المبكر والبالغ عددهم 12 فردا، وضمن الفئة المتبقية، أي (18 فرد)، فإن ما يمثل 33.3% من المستفيدين من تعويض نهاية الخدمة هم ممن أحيلوا إلى البطالة التقنية، و16.6% فقط من المسرحين ممن استفادوا من تعويض نهاية الخدمة. رغم هذا فإن هذه الفئة (المسرحين) لم يصفروا بهذا الحق إلا بعد المرور بالإجراءات القضائية، ومنهم من مازال لحد اليوم (ورغم سنوات الخدمة الطويلة التي تجاوزت عشرون سنة) في نزاع مع المنشأة التي كان يعمل فيها للحصول على هذا الحق. أما النصف الآخر من غير المستفيدين من تعويض نهاية الخدمة فأغلبهم من المسرحين بنسبة 44.5%، أما المحالين على البطالة التقنية فمثلوا نسبة منخفضة بلغت نسبة 5.5% كون الأغلبية استفادوا من التعويض.

5-1 مجالات استعمال مبالغ التعويضات:

بغرض معرفة مدى نجاعة التعويض الذي حصل عليه الأفراد لتعويض خسارة الدخل قمنا بتحديد استخدامه لدى عينة الدراسة وتمكننا من الحصول على النتيجة الممثلة في الشكل التالي:

الشكل 08: استخدام تعويض نهاية الخدمة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

يتبين من الشكل أن النسبة الأكبر من العمال المبحوثين بما يمثل 27.70% الذين استفادوا من تعويض نهاية الخدمة والذي يعتبر منخفض جدا حسب تصريحاتهم، استخدموه في تسديد الديون المتراكمة نظرا للضغوط التي واجهتهم خلال فترة العمل وبعدها، أما المبلغ المتبقي فاستخدم لتلبية مختلف احتياجات الحياة اليومية، أما 17% من العمال المستفيدين استثماره في شراء سيارة للعمل بها كبديل عن العمل الذي فقدوه، ونسبة 11.10% استعملوا المبلغ في إكمال بناء منازلهم.

رغم قلة الفئة المستفيدة من تعويض نهاية الخدمة إلا أن هذا المبلغ القليل لم يمكنها من استثماره في إنشاء مشاريع إنتاجية مربحة تستعملها كمصدر للدخل واكتفت باستخدامه في تسديد الديون المتراكمة وتلبية متطلبات الحياة.

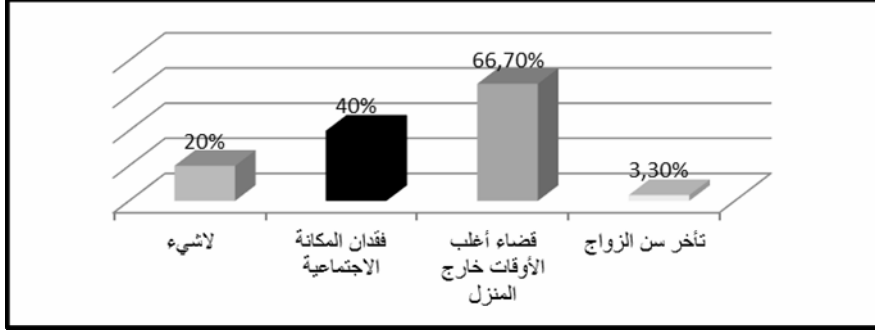
2- معلومات متعلقة بالبعد الاجتماعي،

ندرس في هذا البعد انعكاسات أزمة 1986 على الوضع السوسيولوجي للعمال الذي فقدوا مناصبهم وكيف أثر ذلك على نمط حياتهم المعتادة.

1-2 التأثير على الحياة الاجتماعية:

مكننا تحليل المقابلات المتعلقة بدراسة علاقة المسرح بالفضاء الاجتماعي والزمني من الحصول على نتائج ذات دلالات هامة كما يبينها الشكل التالي:

الشكل 09: التأثير الاجتماعي لفقد العمل على العمال



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

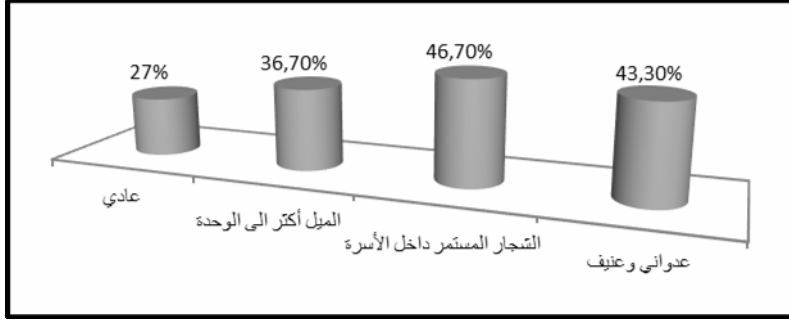
نلاحظ من الشكل أن أكبر نسبة من العمال المبحوثين والمقدرة بـ 66.7% تأثرت حياتهم الاجتماعية نتيجة تسريحهم من العمل، وأصبحوا يقضون أكثر أوقاتهم خارج المنزل هربا من الالتزامات الأسرية الكبيرة، كما أن 40% من العمال المبحوثين تغيرت نظرة المجتمع إليهم وأصبحوا يشعرون بالتهميش الاجتماعي وفقدان مكانتهم الاجتماعية، كما تسبب فقدان العمل في تأخر سن الزواج للأشخاص غير المتزوجين، وهذا ما يمثل نسبة 3.3%، أما 20% من المبحوثين فلم يتأثر سلوكهم الاجتماعي كونهم يملكون مصادر دخل أخرى كدخل الزوجة مثلا ومنهم من وجد عمل له قبل تسريحه من العمل.

نستخلص الاستقرار الكبير الذي عاشته الموارد البشرية المسرحية، والنتائج عن الوضعية الجديدة التي أخذت مظاهر عدة كتموقع المسرح في فضاءات جديدة (خارج المنزل خاصة في المقاهي) بعدما كان يقضي أغلب أوقاته في العمل، وتغير الهوية الناتج عن فقدان مكانته الاجتماعية الناتجة عن فقدان العمل.

2-2 التأثير على السلوك الاجتماعي المعتاد:

ولد تسريح العمال جملة من السلوكات إزاء المجتمع كالعدوانية والشجار المستمر داخل الأسرة والعزلة وهي سلوكات مشتركة بين معظم الذين فقدوا وظائفهم كما يبينها الشكل التالي:

الشكل: 10 تأثير سلوك تاركي العمل



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

يتضح من الشكل التأثير الكبير لترك العمل على السلوك الاجتماعي المعتاد للعمال، حيث أن الفئة الأكبر من العمال المبحوثين، والتي تمثل نسبة 46.7 % أصبحت تميل إلى الشجار المستمر داخل الأسرة، و43.3% من العمال أصبح سلوكهم عدواني وعنيف. وأمام تغير نظرة المجتمع للعمال الذين فقدوا مكانتهم أصبحوا يفضلون الاعتزال والوحدة، وبذلك ظهرت نسبتهم مرتفعة وتمثل 36.7% أما نسبة 27% الذين لم يتأثر سلوكهم الاجتماعي، فهم يمثلون أولئك الذين أحيلوا على التقاعد المبكر، أو لم تواجههم ضغوط مالية كالذين حصلوا على أعمال أخرى أو لديهم مصادر أخرى للدخل كدخل الزوجة مثلا.

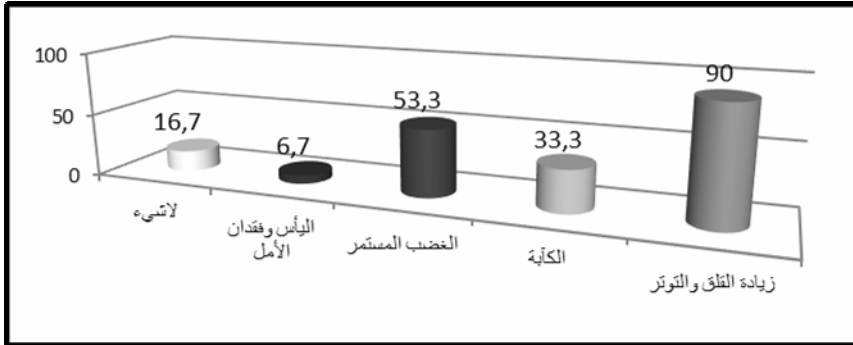
3- معلومات متعلقة بالبعد النفسي:

التسريح من العمل له انعكاس سلبي على الحالة النفسية للمسرحين، وقد يصل بهم الأمر إلى الانتحار، ونهدف من خلال هذا العنصر إلى دراسة آثار أزمة 1986 على الجانب النفسي للموارد البشرية المسرحية في الجزائر.

3-1 الانعكاس على الحالة النفسية:

الشكل التالي يبين تأثير الحالة النفسية لأفراد العينة:

الشكل 11: انعكاس ترك العمل على السلوك النفسي للعمال المبحوثين



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

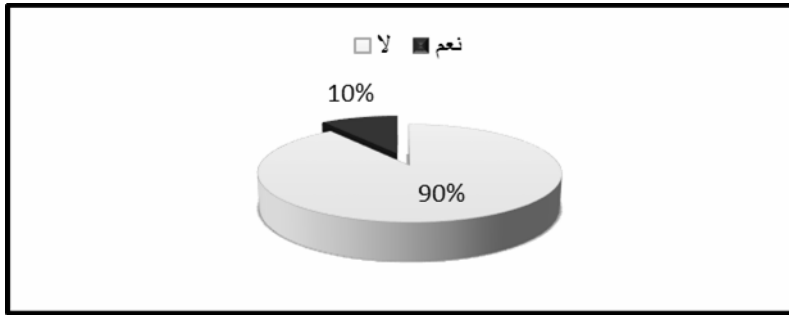
يتبين من الشكل أن أغلب أفراد العينة، أي ما يمثل نسبة 90% من العينة المدروسة، قد تأثرت حالتهم النفسية بزيادة اضطراباتهم المتعلقة بالتوتر المصاحب لترك العمل والخوف من المستقبل، كما أن نسبة كبيرة أيضا من المبحوثين، أي ما يمثل نسبة 53.3 %، تأثرت انفعالاتهم النفسية سلبيا وصاروا في حالة غضب مستمر نتيجة الظروف الصعبة التي يعانون منها، وعدم قدرتهم على مواجهة أعباء الحياة، وأن نسبة 33.3 % منهم أصيبوا بالكآبة وهي نسبة مرتفعة، ويعتبر الانحراح من أهم مضاعفاتها وهذا ما ستعرض له لاحقا، وقد وصلت نسبة 6.7% من الفئة المدروسة إلى درجة اليأس وفقدان الأمل في الحياة، ويرجع إحساسهم بفقدان الأمل في تحسين حالاتهم في المستقبل إلى محاولاتهم العديدة التي باءت بالفشل في الحصول على وظيفة جديدة، فهم يعتبرون أن الحصول على شغل أمر مستحيل ولا يوجد تشغيل، وإن وجد فهناك معيار المحاباة والرشوة للحصول عليه، وإذا كان الحصول على منصب عمل صعب المنال فإن المستقبل لا يمكن تصوره بصورة متفائلة. وفي المقابل هناك نسبة 16.7% من العمال المبحوثين لم يتأثر سلوكهم النفسي نتيجة لعدم تأثر حالتهم المادية.

نستنتج التأثير الكبير للحالة الاقتصادية للفرد المسرح على الوضعية الاجتماعية له وانعكاسها القوي على نفسيته، فالصعوبات المالية والضغط الاجتماعي يمثل عامل سلبي يزيد في تعميق الصورة السلبية التي يحملها المسرح على ذاته، وتؤدي إلى اضطرابات نفسية مختلفة كالقلق وكالكآبة واليأس.

2-3 التفكير أو محاولة الانتحار:

توصلنا من خلال المبحوثين حول هل راودتهم أفكار انتحارية نتيجة فقد الوظيفة أم لا إلى النتيجة الممثلة في الشكل التالي:

الشكل: 12 العمال الذين فكروا في الانتحار



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

نلاحظ من الشكل أن 10 % فقط من العمال المبحوثين راودتهم أفكار انتحارية، لكنهم لم يحاولوا الانتحار وهذا نتيجة للحالة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي آلوا إليها بعد فقد وظائفهم، في المقابل نلاحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثين، والممثلة بنسبة 90%، لم يفكروا أو يحاولوا الانتحار، فتصريحاتهم تشير إلى التأثير القوي لهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، إلا أن أملهم القوي في الحياة كبير، ويعتبر الوازع الديني أهم حائل من حدوث ذلك.

نستخلص عدم وجود علاقة بين فقدان الوظيفة والانتحار بالنسبة للموارد البشرية الجزائرية خلال أزمة 1986

خاتمة:

نستخلص من جملة ما سبق النتائج التالية:

- أدت أزمة 1986 في الجزائر إلى انعكاسات حادة على الناحية الاقتصادية للموارد البشرية المستغنى عنها، وحرمان عدد لا يستهان به من الموارد البشرية الموظفة من مصدر الدخل الوحيد لهم، وجعلتها تعاني من الضغوط المالية الكبيرة خاصة في ظل العدد الكبير للأسر الجزائرية، فما نسبته 67% من أفراد العينة عانوا من الديون وعدم القدرة على تلبية متطلبات أسرهم وهم يمثلون الفئة المشرحة والمحالين على البطالة التقنية.
- المساعدات التي تمنحها المنشآت للموارد البشرية بعد تسريحها لتعويض خسارة الدخل منخفضة جدا وغير كافية لإنشاء استثمارات مربحة، فنصف المبحوثين لم يتحصلوا على هذا الحق، ومنهم من مازال في نزاع مع المؤسسة التي كان ينتمي إليها في سبيل الحصول على التعويض، أما 50% ممن حصلوا على التعويض استخدموه في تسديد ديونهم وتلبية احتياجات الحياة.
- انعكست أزمة 1986 بشدة على الحياة الاجتماعية للموارد البشرية المشرحة ويتجلى ذلك من كون أغلب المبحوثين بما يمثل 46.7% تغير سلوكهم داخل الأسرة وأصبحوا يميلون إلى الشجار والخصام في أغلب الأوقات، و43.3% منهم أصبح سلوكهم عدواني وعنيف.
- فقدان الوظيفة في الجزائر له انعكاسات نفسية سلبية خطيرة وصلت إلى حد الكآبة وفقدان الأمل دون إيذاء النفس، حيث توصلنا إلى أن 90% من العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب أزمة 1986 لم يفكروا في الانتحار بالرغم من الضغوط التي واجهتهم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. لذلك فانحصرت انعكاساتها في شكل اضطرابات نفسية حادة خاصة القلق، التوتر، الغضب والكآبة.
- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات التي قد تخفف من الآثار السلبية للأزمات الهيكلية على الموارد البشرية في الجزائر تتمثل فيما يلي:

- مواجهة العمال بالمشاكل التي تواجهها المؤسسة لتهيئتهم لمواجهة المستقبل والتفاعل مع الأحداث المتوقعة.
- التزام المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية بتقديم تعويضات البطالة وتعويضات نهاية الخدمة للعمال بعد التخلي عنهم مع مراعاة الذهاب إلى التقاعد المسبق أو منحهم معاش التقاعد. ليتكفوا من مواجهة الأعباء المالية للحياة والعيش بكرامة.
- اعتماد سياسة الاستغناء المؤقت.
- مراعاة الأقدمية في تسريح العمال والتخلص من العمالة المؤقتة.
- تخفيض مدة العمل وإعادة تهيئة مدة العمل لاستيعاب أكبر عدد من العمال والمحافظة عليهم.
- الاهتمام أكثر بالموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية باعتبارها مصدر للنجاح والتميز.

الهوامش والإحالات:

- (1)- الآية 48-49 سورة يوسف.
 - (2)- الآية 129-130 سورة الأعراف.
 - (3)- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ص: 555.
 - (4)- Annual Statistical Bulletin, OPEC, 2002.
 - (5)- مصطفى العبد الله، الموسوعة العربية <http://www.arab-ency.com> تاريخ الاطلاع 10-02-2013.
 - (6)- (www.mf.gov.dz) وزارة المالية الجزائرية.
 - (7)- زايدي عبد السلام وقران يزيد cib.matixis.com/flushdoc.aspx?id=36780 تاريخ الاطلاع 22-05-2014.
 - (8)- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، 1986-1989 دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر 1990، ص: 87.
 - (9)- نفس المرجع.
 - (10)- Annual Statistical Bulletin, OPEC, 2002.
 - (11)- <http://data.albankaldawli.org>
 - (12)- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 98.
 - (13)- ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص: 41.
 - (14)- <http://data.albankaldawli.org>.
 - (15)- www.ons.dz.
 - (16)- Revue d'économie et statistique appliquées 06 Mai 2006, éditée par l'I.N.P.S, Alger, p87.
- بيانات المقابلة.